3.عوامل التغير الاجتماعي

لقد شغلت ظاهرة التغير الاجتماعي اهتمام العلماء والمفكرين حتى قبل ظهور علم الاجتماع، وتتجلى هذه التفكيرات من خلال كتابات الفلاسفة القدماء، كالفيلسوف اليوناني القديم "هيراقليطس"، الذي قال في حديثه عن التغير إن المرء لا يستحم في النهر الواحد مرتين، لأن النهر يتغير بجريان الماء فيه، مثلما يتغير الشخص فور إحساسه أو ملامسته لماء النهر. وعلى هذا النحو كانت نظرة الفلاسفة القدماء إلى التغير الاجتماعي التي تعتمد على الملاحظة الخارجية أو الحسية للتغير، ومع ذالك لا يمكن الاستهانة بما قدموه لنا من تفكيرات حول التغير الاجتماعي، لأنها تمثل مصدرا هاما لانطلاق التحليلات السوسيولوجية حول التغير الاجتماعي.

وكما سبق الذكر فقد كانت نظرة العلماء السابقين للتغير الاجتماعي نظرة تشاؤمية، وكان هناك تخوف كبير من لما ستؤول إليه أوضاع المجتمعات بفعل التغير مستقبلا. ولكن هذه النظرة لم تدم خاصة مع بزوغ فجر الثورة الصناعية، وما صاحبها من تحولات عميقة داخل بناء المجتمع الأوربي، وفي شتى نواحي الحياة، وصارت نظرة علماء الاجتماع أكثر تفاؤلية. وتعد دراسة وليم أوجبيرن (William Ogburn) أول دراسة جادة حول التغير الاجتماعي بالمنظور الحديث، وظهر ذلك في كتابه التغير الاجتماعي عام 1922.

ومنذ ذلك الحين ازداد اهتمام علماء الاجتماع بدراسة التغير الاجتماعي بشقيه الإيجابي والسلبي، والبحث عن مدى تأثيره على البناء الاجتماعي في الوظائف والأدوار والعلاقات الاجتماعية، وذلك من خلال الدراسات الإمبريقية المستمرة، التي كانت تقام لفهم وتفسير مختلف الظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالتغير الاجتماعي، "الأمر الذي يتطلب دراسة علمية سوسيولوجية تتخذ مداخل متنوعة في دراسة التغير، فكان منها التحليل البنائي التاريخي، والتحليل الوظيفي، والتحليل الإمبريقي، وغيرها"[1].

وهذا ما يشير إلى أن دراسة التغير الاجتماعي عملية معقدة، بالنظر إلى تعدد المداخل الدراسية وتشعبها، في تحليل وتفسير مختلف الظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالتغير الاجتماعي، وهذا ما يزيد من صعوبة دراسة التغير الاجتماعي، خاصة وأن المجتمعات الإنسانية لا تسير بوتيرة واحدة في تغيرها، ولا تتساوى فيها مراحل التغير ولا درجاته، فكل مجتمع يتميز بخصائص اجتماعية وثقافية وإقتصادية وسياسية معينة تختلف عن المجتمعات الأخرى، وبالتالي لابد من مراعاة ظروف كل

---

(1)(1) محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص44.

مجتمع عند دراسة أي تغير فيه، وهذا ما أدى إلى تعدد المداخل في دراسة التغير الاجتماعي، وقبل دراسة أي وجه من أوجه التغير الاجتماعي لا بدمن الوقوف على العوامل المؤدية إلى عملية التغير الاجتماعي، والتي سنحاول شرحها لاحقا.

هناك اختلاف كبير بين علماء الاجتماع حول تحديد العوامل التي تؤدي إلى عملية التغير الاجتماعي، وكذلك دورها الفعال في عملية التغير الاجتماعي، أي بمعنى تحديد العوامل الأساسية من العوامل الثانوية المؤثرة في عملية التغير الاجتماعي، وبالتالي فإن المحاولات التي وضعها العلماء الاجتماعيين في تحدد العوامل المؤدية إلى عملية التغير الاجتماعي تبقى نسبية، لأن ذلك يرتبط بطبيعة المجتمعات وظروفها الداخلية والخارجية، وعلى هذا الأساس، فإننا لاحظنا أن أقرب التحديدات حول عوامل التغير الاجتماعي، هي التي تصنفها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، وسنقوم فيما يلي باستعراض أهم هذه العوامل.

1- العامل البيئي: تتأثر حياة الناس كثيرا بالبيئة المحيطة بهم، ويتجلى ذلك في أنماط حياتهم، وطرق عيشهم، ومصادر رزقهم، وحتى في ثقافاتهم، وجوانبهم الاجتماعية والسيكولوجية والبيولوجية، فالمجتمعات التي تسكن في المناطق الحارة كالصحاري مثلا تختلف كثيرا عن المجتمعات التي تعيش في المناطق الباردة مثل ألاسكا، وهذا ما يوضحه مصطفى الخشاب بقوله: "هو كل ما يطرأ على البيئة الطبيعية من تغير، ومدى انعكاس هذا التغير في الأنشطة الاجتماعية وظواهر المجتمع"[1].

ويوضح الدكتور محمد أحمد الزغبي العوامل البيئية فيما يلي[2]:

- المناخ: الحرارة، الرطوبة، الرياح، الأمطار.
- التبدلات الجيولوجية والجغرافية: التصحر مثلا.
- وجود الموارد الطبيعية: البترول، الغابات، المعادن، أو نفاد هذه الموارد.
- الطاقة الكامنة في المادة: الطاقة الذرية، الطاقة الشمسية.
- الكوارث البيولوجية: الأوبئة، الأمراض.
- الكوارث الطبيعية: الفيضانات، الزلازل، البراكين، الأعاصير.
- الموقع الجغرافي: كالقرب أو البعد من مصادر الطاقة، أو الطرق العامة، أو البحار.

---

(1)(1) مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي. دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص201.

(2)(2) محمد أحمد الزغبي، التغير الاجتماعي. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص80.

- تلوث البيئة بفعل عوامل طبيعية أو صناعية.

كل هذه العوامل المرتبطة بالبيئة الطبيعية تؤثر على حياة الإنسان بشكل أو بآخر، وتؤدي إلى جملة من التغيرات في مختلف نواحي الحياة عنده.

2. العامل الديمغرافي: الديمغرافيا هي ميدان علم السكان، وأصل هذه الكلمة إغريقي، ويعني وصف الناس، واستخدمت هذه العبارة لأول مرة من قبل العالم البلجيكي "أسيل غيار" في كتابه مبادئ الإحصاء البشري أو الديمغرافيا المقارنة سنة 1855. ويرى كل من هوسر ودانكن (Hauser & Duncan) أن الديمغرافيا في إطارها الضيق مرادفة للتحليل الديمغرافي، وفي إطارها الواسع تتضمن دراسة كل من التحليل الديمغرافي والدراسات السكانية. ينحصر التحليل الديمغرافي في دراسة عناصر التباين السكاني والتغير الذي يطرأ عليها. أما الدراسات السكانية فلا تقتصر على المتغيرات الديمغرافية فحسب، وإنما تشمل إلى جانب ذلك أيضا دراسة التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات السكانية وبين المتغيرات غير السكانية، كالاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، البيولوجية، الوراثية والجغرافية وما شابه ذلك. وبعبارة أدق تشتمل الدراسات السكانية العوامل المحددة للاتجاهات السكانية والنتائج المترتبة عليها، ولا تقتصر الدراسات السكانية لهذه المتغيرات على وضعها الراهن فقط، وإنما تتناول بالوصف والتحليل وضعها في الماضي والمستقبل وتستقصي التغيرات التي طرأت عليها في الماضي والتغيرات المتوقعة في المستقبل نتيجة التأثير المتبادل بينها وبين المتغيرات الأخرى[1].

وقد بدأ الاهتمام بالعامل الديمغرافي في التغير الاجتماعي خاصة مع مرحلة الثورة الصناعية، نظرا للحاجة الماسة إلى اليد العاملة، من أجل الزيادة في العملية الانتاجية. ومن المعروف أن الحركة السكانية تتأثر بعاملين أساسيين هما عامل المواليد، وعامل الوفيات، وقد حاول بعض العلماء صياغة نظرية عامة سميت بالتحول السكاني، هدفها تفسير أسباب ارتفاع وانخفاض النمو السكاني في البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

وقد ازداد عدد سكان العالم أكثر من ثلاثة أضعاف، مرتفعا من 1.6 مليار نسمة عام 1900 إلى 6.5 مليار نسمة في 2005، مع حصول معظم الزيادة في عام 1950. ويعود النمو السكاني السريع في العالم إلى انخفاض الوفيات خاصة في الدول النامية والمتخلفة، مع زيادات في معدلات الخصوبة، وبلغ نمو السكان ذروته بين عامي 1965- 1970[2].

هذه الزيادة المرتفعة في عدد السكان كان لها الأثر البالغ في عملية التغير الاجتماعي،

---

(1)(1) علي يونس حمادي، مبادئ علم الديمغرافية. دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص ص 27.28.
(2)(2) نفس المرجع. ص 33.

لارتباطها الشديد بالبناء الاقتصادي، فالنمو السكاني يتطلب توفير موارد العيش، ومناصب الشغل، والحاجيات الضرورية للسكان عموما، كما تؤدي الزيادة المرتفعة في عدد السكان إلى الزيادة في التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تخلق أنماطا جديدة من العلاقات الاجتماعية، أو أنماطا جديدة من التغيرات الاجتماعية.

ويذهب دوركهايم (Durkheim) في تحليلاته لزيادة السكان إلى أن الكثافة الديمغرافية ليست سببا في تقسيم العمل فحسب، وإنما تؤدي إلى الكثافة الأخلاقية (التحضر) التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة المجتمع بوصفها مجالا يمارس فيه الأفراد وظائفهم الاجتماعية، وهذا ما يذهب إليه جورج بلندي (G. Balandier) في أن العامل الديمغرافي يحدد المجالات الاقتصادية، وتتحدد بموجب ذلك الملامح الاجتماعية، والثقافية للسكان، ويؤكد على العلاقة التبادلية بين العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وينتهي إلى أن الخصائص السكانية تحدد القدرة على التنمية، وتوجيه التغير الاجتماعي[1].

ومنه تتجلى أهمية العامل الديمغرافي في عملية التغير الاجتماعي، ويؤثر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يتوقف تأثير هذا العامل الحاسم في التغير الاجتماعي إما إيجابا أو سلبا حسب طبيعة المجتمعات. ولكن من الضروري ألا نفسر التغير الاجتماعي وفق هذا العامل فحسب، ومع أنه عامل مهم، غير أنه غير كاف لتفسير كل عمليات التغير الاجتماعي.

3. العامل الثقافي: تعتبر الثقافة من المميزات الأساسية لكل مجتمع من المجتمعات، كما تشمل الثقافة العادات والتقاليد والعرف والقيم والأيديولوجيا، وهي مزيج بين التقليد والعصرنة. ومن سمات الثقافة، الانتقال من مجتمع إلى آخر من خلال الاتصال والاحتكاك بين المجتمعات، وقد ساهمت في ذلك الطرق الحديثة في الاتصال بين المجتمعات.

فالاتصال الثقافي عملية تسهم في إحداث تغير اجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلة، ويظهر تأثير هذا الاتصال في الأفكار والمعتقدات السياسية – والدينية أحيانا– وأساليب الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة مثل عمق الاتصال، ودرجة مقاومة الثقافة التقليدية، ودور النظم السياسية في نشر الثقافة المسيطرة ومدى تعدد قنوات الاتصال[1].

وهناك ثلاث اتجاهات رئيسية تركز على العامل الثقافي في عملية إحداث التغير الاجتماعي

---

[1][1] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص ص 127.126.
[1] دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 50.

وهي:

1.3 الانتشار الثقافي: جاء مصطلح الانتشار الثقافي في كتابات العديد من علماء الأنثروبولوجيا أمثال تايلور Taylor وجرايبنر Graebner وأليوت سميث E. Smith و ألفريد كرويبر A. Kroeber وهو يشير إلى العمليات التي تنتج تماثلا ثقافيا بين مجتمعات متباينة، كما أن معظم التغيرات الثقافية التي تحدث في جميع المجتمعات الإنسانية المعروفة، تتطور من خلال الانتشار. ويرى أصحاب النظرية الانتشارية أن التغير الثقافي يرجع إلى عوامل خارجية تتم عن طريق الانتشار، حيث تنتشر وفق هذه العملية السمات الثقافية من منطقة إلى أخرى، إلى أن تعم تلك السمات أنحاء العالم. ويميز أصحاب هذا الاتجاه بين انتقال التراث وانتشاره، فالأول يعني الانتقال الثقافي عبر الأجيال داخل المجتمع، أما الثاني فيعني انتقال السمات الثقافية من مجتمع إلى آخر. وبمعنى آخر أن التراث يعمل وفق الزمن، بينما الانتشار يعمل وفق المكان[2].

وقد يكون الانتشار الثقافي مباشر أو غير مباشر، ويحدث الانتشار المباشر عندما يتم الاحتكاك المادي الحقيقي بين الأشخاص والجماعات احتكاكا ماديا فعليا مثل الهجرة، الاستعمار، والاحتكاك من خلال التجارة والحملات التبشيرية. أما الانتشار الثقافي غير المباشر فيحدث دون وجود احتكاك فعلي ومادي، بل يتم عن طريق وسائل الأعلام والاتصال المفتوحة مثل التلفاز، والمذياع والأنترنيت والسينما والصحافة والمجلات والسلع المنقولة[3].

2.3 الارتباط الثقافي: تعتبر نظرية الارتباط الثقافي من بين العوامل المفسرة للتغير الثقافي، وترى أن التغير الثقافي راجع إلى عوامل اجتماعية داخلية وليست خارجية، وهذا على عكس ما ذهب إليه أنصار نظرية الانتشار الثقافي، وترى أن التغير الاجتماعي يأتي من العناصر الكائنة في المجتمع وليس من خارجه. وهذا ما أكده العالم سوروكين Sorokin في كتابه الموسوم "الديناميات الثقافية والاجتماعية" حيث تقوم نظريته حول الارتباط الثقافي على مبدأين أساسيين هما[1]: مبدأ التغير الداخلي الموروث، ومبدأ الحدية في التغير، ويقوم المبدأ الأول على حتمية التغير في المجتمع، وأن كل المجتمعات في تغير مستمر، فالمواليد والوفيات والهجرة الداخلية تؤثر في النمو السكاني، وهذا بدوره يؤثر في معدل متوسط دخل الفرد الذي ينجم عنه رخاء اقتصادي أو فقر، والذي يؤثر هو الآخر على معدلات المواليد والوفيات، وبالتالي فإن العوامل الداخلية يؤثر بعضها في البعض.

---

(2) محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص 147.
(3) دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 89.
(1) محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق،ص 151.

أما المبدأ الثاني فيقوم على أساس طبيعة الأنظمة الاجتماعية المختلفة والتي يقوم عليها المجتمع كالنظام الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، القانوني...، فالمعروف عن النظام الاقتصادي أنه لا يتعدى المتباينات المعروفة عبر العصور: كالصيد، الزراعة، الصناعة، التجارة. وهذه المتباينات تؤثر على العلاقة السببية بين المتغيرات المترابطة في تحديد عملية التغير[2].

3.3 الصراع الثقافي: هناك العديد من الاتجاهات التي تبنت نظرية الصراع الثقافي كمدخل لتفسير عملية التغير الاجتماعي، ويرى الدكتور الدقس: أن الصراع هو عملية اجتماعية، توجد بأوجه مختلفة في الحياة الاجتماعية، كما أن المتناقضات الثقافية تنبع من داخل المجتمع، ويؤدي إزالة هذه المتناقضات إلى تغيرات اجتماعية فيه، وذلك يشبه إلى حد كبير نظرية فرويد S. Freud النفسية، أي يتم حسم الصراع بإنهاء جانب من العناصر الثقافية لحساب عنصر آخر، ويكون ذلك إما باستبدال عناصر جديدة، وإما بتنمية العنصر الغالب في الثقافة، وفي كلتا الحالتين يؤدي الأمر إلى تغير داخل الثقافة. ويعتقد رواد هذه النظرية أن الصراع يمنع تحجر النظام الاجتماعي، وذلك بإيجاد ضغط من أجل الابتكار والإبداع. فلابد للنظام الاجتماعي من صراع لكي يجدد على الأقل طاقاته، ويبدع، ولولا هذا الصراع لانهارت الثقافة الإنسانية عموما[1].

---

[2] نفس المرجع، ص152.

[1] نفس المرجع، ص 154.